

CDIP/16/7

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 8 سبتمبر 2015

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة السادسة عشرة

جنيف، من 9 إلى 13 نوفمبر 2015

التعاون على التعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع معاهد التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً

من إعداد الأمانة

1. يتناول مرفق هذه الوثيقة، الذي يحتوي على اقتراح مشروع موضوعي بشأن التعاون على التعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع معاهد التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، التوصيات 3 و10 و45 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وتبلغ تكاليف المشروع المقدرة 500 000 فرنك سويسري تتعلق كلها بتكاليف خلاف الموظفين.

2. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى النظر في مرفق هذه الوثيقة والموافقة عليه.

[يلي ذلك المرفق]

التوصيات 3 و10 و45 من جدول أعمال التنمية

وثيقة المشروع

1. ملخص	
رمز المشروع	DA_3_10_45_01
العنوان	التعاون على التعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع معاهد التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً
توصية (توصيات) جدول أعمال التنمية	<p>التوصية 3: زيادة ما يخصص من أموال وموارد بشرية لبرامج المساعدة التقنية في الويبو للنهوض بجملة أمور، منها ثقافة الملكية الفكرية الموجهة للتنمية مع التأكيد على إدراج الملكية الفكرية في مختلف المستويات التعليمية وحفز اهتمام الجمهور بالملكية الفكرية.</p> <p>التوصية 10: مساعدة الدول الأعضاء على تطوير كفاءتها المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وتحسينها من خلال المضي في تطوير البنى التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية أكثر فعالية والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وينبغي أن تنسحب هذه المساعدة التقنية أيضاً على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية.</p> <p>التوصية 45: انتهاج إنفاذ الملكية الفكرية في إطار الاهتمامات الاجتماعية الأوسع والانشغالات المعنية بالتنمية بصفة خاصة، بحيث تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في تشجيع الإبداع التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها تحقيقاً للمنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية وللمنتفعين بها وعلى نحو يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وإلى تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات، بما يتفق مع المادة 7 من اتفاق تريبس.</p>
وصف مقتضب للمشروع	<p>مراعاةً لسياسة واستراتيجية حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي وخدمةً للمصلحة العامة، يهدف المشروع أساساً إلى بناء القدرات على توفير برامج تعليمية وتدريبية فعالة ومجدية في مجال حقوق الملكية الفكرية للقضاة¹ على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، وتشمل هذه البرامج استحداث مرجع/دليل التعلم الذاتي "أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية". ويرمي المشروع تحديداً إلى تعزيز فهم القضاة للقانون الموضوعي لحقوق الملكية الفكرية وتطبيقهم معارفهم في هذا المجال من خلال تنمية مهاراتهم على التفكير المنسق والمنطقي والتحليل النقدي كي يعتمدوا حجماً عادلة وفعالة ومستنيرة ومسببة في قراراتهم المتعلقة بمنزاعات حقوق الملكية الفكرية في</p>

¹ يشمل القضاة في هذا السياق رجال القضاء والمدعين العامين وغيرهم من أعضاء الهيئة القضائية.

المحاكم والهيئات القضائية المعنية بهذه الحقوق.

اختيار معاهد التدريب القضائي الرائدة:

تُختار أربعة معاهد تدريب قضائي وحذا أن يُختار كل منها من منطقة (أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والكاربي، والمنطقة العربية)، وأن يكون أحدها من البلدان الأقل نمواً، وأن تمثل هذه المعاهد طائفة متنوعة من التقاليد والخلفيات القضائية.

وستخصّص البرامج التعليمية والتدريبية في مجال حقوق الملكية الفكرية، والتي تشمل مرجع/دليل التعلم الذاتي "أدوات القضاة في مجال الملكية الفكرية"، لمعالجة الثغرات المحددة والتكيف مع الاحتياجات المبيّنة والبنى التعليمية المتاحة والقدرات الاستيعابية المتوفرة وأساليب التعلّم المفضلة لدى أعضاء النظم القضائية المعنية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً الرائدة المختارة.

وتراعى العوامل التالية في تنفيذ أنشطة المشروع في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً الرائدة المختارة:

(أ) القوانين والأطر القانونية والاتفاقات المعنية بحقوق الملكية الفكرية؛

(ب) السياسات والاستراتيجيات المعنية بحقوق الملكية الفكرية؛

(ج) الثغرات والاحتياجات والأولويات الخاصة بالتدريب القضائي وفقاً لما حُدد في أطر التنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛

(د) الاعتبارات الإنمائية والمصلحة العامة.

وسينقذ المشروع من خلال معاهد التدريب القضائي القائمة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

وسيستخدم المشروع، كلما أمكن ذلك، المضامين التعليمية والتدريبية والتعلمية القائمة في مجال حقوق الملكية الفكرية والتي وضعتها الويبو أو مؤسسات مساهمة من الدول الأعضاء فيها، بصيغتها القائمة أو بعد ترجمتها أو تكييفها للسياق المحلي سواء أكانت هذه المضامين مطبوعة أم إلكترونية.

عناصر المشروع الرئيسية:

ألف. اختيار معاهد التدريب القضائي الأربعة الرائدة؛

باء. تقييم الاحتياجات التعليمية والتدريبية في مجال حقوق الملكية الفكرية في النظام القضائي للبلدان أو المناطق الفرعية أو الأقاليم لتحديد طبيعة

ونطاق وحدات تعليم حقوق الملكية الفكرية ومضمون الدورة التدريبية ومرجع/دليل التعلم الذاتي "أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية" المزمع إعداده؛

جيم. إعداد دراسة استقصائية بشأن المبادرات الجارية في مجال تدريب الهيئات القضائية على حقوق الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً فضلاً عن البلدان المتقدمة للاستفادة من نتائجها ولا سيما الممارسات الفضلى في تدريب الهيئات القضائية على حقوق الملكية الفكرية؛

دال. الاستناد إلى العنصرين باء وجيم المذكورين أعلاه في إعداد وحدات تعليمية وتدريبية مخصصة في مجال حقوق الملكية الفكرية بغية توفير (أ) مقدمة/تمهيد إلى التدريب على حقوق الملكية الفكرية؛ (ب) وتدريب داخلي على حقوق الملكية الفكرية، مع مراعاة أساليب التدريب المفضلة (الدورات المباشرة أو المختلطة أو الشبكية) وتخصيصها لمعالجة الثغرات وتلبية الاحتياجات والأولويات الرئيسية المحددة في البلد أو المنطقة الفرعية أو الإقليم المختار. وسيشمل مضمون التعلم والتدريب مرجع/دليل التعلم الذاتي "أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية" الذي سيوضع لكل معهد رائد مختار. وقد تشمل هذه المضمون محتويات مطبوعة وإلكترونية بشأن حقوق الملكية الفكرية تتناول مثلاً قوانين وسياسات حقوق الملكية الفكرية، ومرونة نظام الملكية الفكرية، والسوابق القضائية الرئيسية في مجال حقوق الملكية الفكرية وغيرها من المحتويات التي قد يُتفق عليها خلال مرحلة تقييم احتياجات المشروع والتي قد تُحدّد استناداً إلى الممارسات الفضلى المطبقة.

هاء الاستناد إلى العناصر باء وجيم ودال في تجربة مضامين التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية والتي تشمل "أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية" من خلال توفير برامج تعليم وتدريب واستخدام ردود الفعل المتلقاة لتحسين أهداف التعلم المنشودة من الدورات التعليمية والتدريبية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية ومناهجها الدراسية ووضع مضامينها وأساليب تنفيذها وطرائق تقييم نتائجها؛

واو توطيد الشبكات والشراكات بين معاهد التدريب القضائي على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي بغية الاستفادة من تبادل الخبرات بانتظام بشأن مبادرات التدريب على الحقوق الملكية الفكرية ونتائجها. وقد يشمل ذلك إقامة "شبكة ممارسين مهنيين" أو أكثر على الإنترنت تُعنى بقضايا حقوق الملكية الفكرية بغية إتاحة التعلم الاجتماعي/الشبكي بين

الأقران من القضاة والمدعين العامين؛ زاي المساعدة على اقتناء المراجع والأدلة بغية تعزيز مكتبة معهد التدريب القضائي المستفيد.	
البرنامج المنفذ (البرامج المنفذة)	البرنامج 11
الصلة ببرنامج (برامج)/مشروع (مشروعات) آخر ذي صلة من مشروعات جدول أعمال التنمية	يتصل المشروع أيضاً بالبرامج 9 و10 و17.
الصلة بالنتائج المرتقبة في البرنامج والميزانية	النتيجة المرتقبة هـ 2.3: تعزيز قدرات الموارد البشرية القادرة على تلبية طائفة واسعة من المتطلبات اللازمة للاستخدام الفعال للملكية الفكرية من أجل التنمية في البلدان النامية، والبلدان الأقل نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.
مدة المشروع	24 شهراً
ميزانية المشروع	مجموع تكاليف خلاف الموظفين: 500 000 فرنك سويسري

2. وصف المشروع
1.2 معلومات أساسية
<p>يكتسي التعليم والتدريب القضائي أهمية بالغة في تنمية قدرات القضاة المهنية. ويلبي في الوقت ذاته الاحتياجات المؤسسية للهيئات القضائية داعماً استقلاليتها من خلال إثبات مساءلتها عن تعزيز أداؤها. ويحتمل في المقام الأول النفاذ إلى العدالة من خلال تهيئة بيئة فعالة لتسوية المنازعات.</p> <p>ولكن لأسباب مختلفة، لم يظهر التعليم والتدريب القضائي النظامي كوسيلة هامة جديدة لتنمية القدرات القضائية وتحسين جودة العدالة وأداء المحاكم إلا في العقود القليلة الماضية. ويتمتع حالياً عدد كبير من البلدان في شتى أنحاء العالم بمؤسسات وطنية لتعليم وتدريب القضاة الحديثي التعيين (تدريب أولي أو تمهيدي) وتوفير تدريب مهني جارٍ للقضاة العاملين. وتتراوح هيكل وسلطات هذه المؤسسات بين مدارس قضائية حكومية رسمية تُنشأ في إطار السلطة التنفيذية، وهيئات تابعة للسلطة القضائية أو كيانات أقل رسمية تنشأها الرابطات القضائية.</p> <p>وإن الإطار والنظام القانوني لحقوق الملكية الفكرية متخصص ومعقد للغاية شأنه في ذلك شأن منازعات حقوق الملكية الفكرية وبخاصة المنازعات التي تنطوي على تكنولوجيات معقدة أو بيئة تكنولوجية المعلومات والاتصالات أو التجارة عبر الحدود. وإضافة إلى ذلك، أدى زيادة الوعي بالفوائد الاقتصادية الناجمة عن الاستخدام الفعال لحقوق الملكية الفكرية إلى زيادة اللجوء إلى التسوية القضائية لمنازعات الملكية الفكرية. وإن الغالبية العظمى من رجال القضاء في غالبية البلدان النامية</p>

والبالدان الأقل نمواً غير مجهزين لمواجهة هذا العدد من المنازعات المعقدة نظراً إلى أنهم لم يدرسوا قوانين حقوق الملكية الفكرية خلال دراساتهم الجامعية بكلية الحقوق.

ومع مرور السنوات، تبين من الطلبات التي تلقتها الويبو وما تتيحه من خدمات تدريب مخصصة في مجال حقوق الملكية الفكرية للهيئات القضائية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً أن القضاة سيستفيدون استفادة كبرى من تدريب مخصص في مجال قوانين حقوق الملكية الفكرية بغية البت بفعالية في منازعات حقوق الملكية الفكرية ومراعاة الاعتبارات الإنمائية والمصلحة العامة في قراراتهم وتوصياتهم على النحو الواجب. وإذ سيزداد إلمام القضاة بالمرونات الكامنة في أنظمة الملكية الفكرية والمرونات التي تتيحها القوانين واللوائح الوطنية والإقليمية، سيكونوا أكثر استعداداً لتسوية المنازعات مع مراعاة المصلحة العامة والاعتبارات الإنمائية.

وفضلاً عن ذلك، فإن الافتقار للمعارف اللازمة الخاصة بقوانين حقوق الملكية الفكرية أو بنطاق حقوق الملكية الفكرية الممنوحة/المسجلة يخل بتسوية المنازعات القضائية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية بفعالية. ويؤثر أيضاً في اتساق نتائج قضايا حقوق الملكية الفكرية وقابلية التنبؤ بها، ما يؤدي إلى عواقب وخيمة على بيئة الأعمال في البلد المعني. إذ يوفر الاتساق في نتائج منازعات حقوق الملكية الفكرية ضمانات للمنشآت التجارية بأن استثماراتها في الشركات الابتكارية والمخاطرة ستكون محمية، ما يتيح لها تخطيط استراتيجيتها التجارية على نحو أفضل. وإن التأخير المفرط في تسوية منازعات حقوق الملكية الفكرية أو عدم الاتساق في نتائج هذه التسويات يثبط الرغبة في الاستثمار في منشآت ابتكارية وإبداعية أو في مبادرات بحث وتطوير تنطوي على مخاطر.

ويهدف المشروع إلى تلبية هذه الاحتياجات من خلال وضع برامج تدريبية وتعليمية قضائية عملية ومنظمة في مجال حقوق الملكية الفكرية.

وينبغي للتدريب القضائي على حقوق الملكية الفكرية أن يكون مستمراً بغية مواكبة التغير المستمر لقوانين حقوق الملكية الفكرية. ومن هذا المنطلق، يسعى المشروع إلى تمهيد الطريق أمام توفير برامج تدريبية نظامية مستمرة ومحسنة بشأن حقوق الملكية الفكرية. ويسعى كذلك إلى تعزيز التعلم بين الأقران والتعلم الذاتي خلال فترة المشروع وبعدها. ويجدر التشديد على أن المشروع يعترم التكيف مع الاحتياجات التعليمية الخاصة وأساليب التعلم المفضلة لدى القضاة مع الحفاظ على استقلاليتهم وحياديتهم القضائية.

2.2 الأهداف

تنفيذاً للتوصيات 3 و10 و45 من جدول أعمال التنمية، يهدف المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:

توفير المساعدة التقنية والمهنية لمعاهد التدريب القضائي سعياً إلى تعزيز قدرات ومهارات القضاة والمدعين العامين ورجال القضاء وغيرهم في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً كي يتمكنوا من البت بفعالية وكفاءة في منازعات حقوق الملكية الفكرية بطريقة تضمن الاتساق مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية المحددة في البلد أو المنطقة الفرعية أو الإقليم المعني.

وبناء على ذلك وتماشياً مع التوصية 3 من جدول أعمال التنمية، يسعى المشروع إلى وضع ثقافة ملكية فكرية موجهة نحو التنمية في الهيئات القضائية تحفز الابتكار والإبداع على المستوى المحلي وتحتمس بيئة التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا والاستثمار.

وإضافة إلى ذلك وتماشياً مع التوصية 10 من جدول أعمال التنمية، يرمي المشروع إلى زيادة فعالية مؤسسات تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، وتعزيز التوازن العادل بين حماية حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة.

وفضلاً عن ذلك وتماشياً مع التوصية 45 من جدول أعمال التنمية، يسعى المشروع إلى بناء القدرات التقنية في الهيئات القضائية والتأثير في مواقفها وسلوكياتها بغية إرساء توجه نحو التنمية يؤدي إلى إقامة نظام لتسوية منازعات حقوق الملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية والكفاءة ويدعم المواهب والابتكار والإبداع على الصعيد المحلي مع تحفيز ومكافأة وحماية حقوق ومصالح جميع أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومستخدمي حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة على نحو منصف وعادل ومتوازن.

3.2 استراتيجية التنفيذ

ألف. اختيار البلدان الرائدة

تُختار أربعة بلدان رائدة وحذاً أن يُختار كل منها من منطقة (أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والمنطقة العربية)، وأن يكون أحدها من البلدان الأقل نمواً، وأن تمثل هذه البلدان طائفة متنوعة من التقاليد والخلفيات القضائية.

وينبغي للدول الأعضاء المهتمة أن تقدم إلى أمانة الويبو طلبات كتابية ومصوغة على النحو الواجب تعدها هيئة التدريب القضائي و/أو الهيئة الوطنية أو دون الإقليمية أو الإقليمية المختصة. وينبغي للطلب أن يضم العناصر التالية كحد أدنى:

(أ) وصف مقتضب لعدد وطبيعة منازعات الملكية الفكرية التي تتناولها مختلف مستويات نظام تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية على الصعيد الوطني.

(ب) وصف مقتضب لطبيعة نظام المحاكم الوطنية وبنيتها؛ وتحديد إذا كان نظام المحاكم العام في البلد الرائد يعالج منازعات حقوق الملكية الفكرية أم إذا أنشأ هذا البلد محاكم أو هيئات قضائية أو وحدات متخصصة في حقوق الملكية الفكرية.

(ج) وصف مقتضب لأسباب الرضا عن النظام الحالي لتسوية منازعات حقوق الملكية الفكرية والصعوبات التي تواجه في إطاره.

(د) وصف مقتضب لفكر التدريب المعتمد وأساليب التدريب المستخدمة، والبنى المتاحة في مؤسسات التدريب القضائي الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والتي تشمل مدى اعتمادها على منصات التعلم الإلكتروني لأغراض التعليم والتدريب إضافة إلى أي استقصاء أو تقييم أو تقدير حديث للاحتياجات الناشئة في مجال تدريب رجال القضاء والمدعين العامين وموظفي الدعم بوجه عام وفي مجال تدريبهم على حقوق الملكية الفكرية بوجه خاص.

وسيرتكز اختيار المؤسسات الأربع الرائدة على المعايير الرئيسية التالية:

1. الالتزام الوطني الصريح (في إطار سياسة واستراتيجية وطنية خاصة بحقوق الملكية الفكرية مثلاً) وتحديد حاجة كبيرة إلى تعليم وتدريب الهيئة القضائية في مجال حقوق الملكية الفكرية تحديداً رسمياً.

2. ضمان التوزيع الإقليمي (معهد في كل منطقة) بحيث يشمل أحد البلدان الأقل نمواً؛ والقدرة على تخصيص موارد مالية وبشرية كبيرة للمشروع.
3. توافر جهة طوعية بارزة لترويج تعليم وتدريب الهيئة القضائية في مجال حقوق الملكية الفكرية.
4. مستوى الاستعداد لتوفير برامج تعليم وتدريب فعالة في مجال حقوق الملكية الفكرية وبخاصة توافر المرافق المادية والبنى التحتية التكنولوجية بما في ذلك النفاذ إلى منصة تعلم إلكتروني.
5. ثبوت إمكانية أو القدرة على تحقيق (أ) أثر مضاعف في المنطقة الفرعية أو الإقليم المعني؛ (ب) وضمان جودة التعلم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية وتحسينه المستمر من حيث الموضوع واستخدام الأدوات والتقنيات والأساليب الفعالة بالاستناد إلى أدلة تجريبية على النجاح في تحقيق أهداف التعلم ونتائجها.
6. تأكيد التحاق عدد كبير من القضاة أو المدعين العامين أو رجال القضاء سنوياً بالدورة التعليمية والتدريبية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من خلال دورة أو أكثر مخصصة عن حقوق الملكية الفكرية؛ وتأكيد أن القضاة والمدعين العامين وغيرهم من رجال القضاء المدربين سيكفون بالبت في منازعات حقوق الملكية الفكرية في أقسام متخصصة في الملكية الفكرية في المحاكم العامة أو في محاكم متخصصة في الملكية الفكرية أو غيرها من الهيئات المتخصصة.

باء. تقييم احتياجات التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية

ستتيم احتياجات التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية في النظام القضائي في البلدان أو المناطق الفرعية أو الأقاليم الرائدة المختارة لتحديد طبيعة ونطاق وحدات الدورة التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية ومرجع/دليل التعلم الذاتي "أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية".

وسيقوم المشروع على مشاركة معاهد التدريب القضائي وجميع الهيئات الوطنية والإقليمية المعنية ببناء القدرات في الهيئات القضائية مشاركة نشطة. وسيولي المشروع أهمية قصوى للمشاورات السابقة مع المؤسسات المعنية بغية تحسين فهم احتياجات التدريب الوطنية والإقليمية والاتفاق على الأنشطة التي ستنفذ.

وسينطوي التقييم على مشاوره منظمه مع الأطراف المعنية بشأن تسيير شؤون نظام تسوية منازعات حقوق الملكية الفكرية في البلد أو المنطقة الفرعية أو الإقليم بفعالية وكفاءة بغية تحديد طبيعة ونطاق التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية وأسلوب توفير الدورات ومنهجية تقييم/تقدير نتائج التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية.

جيم. دراسة استقصائية

ستجرى دراسة استقصائية بشأن المبادرات الجارية للتدريب على حقوق الملكية الفكرية في الهيئات القضائية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً فضلاً عن البلدان المتقدمة للاستفادة من نتائجها ولا سيما الممارسات الفضلى في تدريب الهيئات القضائية على حقوق الملكية الفكرية.

وستعد هذه الدراسة عن طريق استبيان مخصص ودراسة للكتابات والتقارير المتاحة داخل الويبو أو خارجها على الإنترنت.

ويتوقع أن تقدم هذه الدراسة الاستقصائية ما يلي:

1. لمحة عامة عن الخدمات الجارية للتعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية في معاهد التدريب القضائي وغيرها من المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛
2. لمحة عامة عن محتويات الملكية الفكرية ومناهجها وأساليب تقديمها وتقييمها/تقدير النتائج المحرزة بغية الاستفادة مما اعتمد من ممارسات فضلى وأساليب تنفيذ ناجحة.

دال. وضع المضامين

ستعدُّ وحدات تعليمية وتدريبية مخصصة في مجال حقوق الملكية الفكرية بغية توفير (أ) مقدمة/تمهيد إلى التدريب على حقوق الملكية الفكرية؛ (ب) وتدريب داخلي على حقوق الملكية الفكرية، مع مراعاة أساليب التدريب المفضلة (الدورات المباشرة أو المختلطة أو الشبكية) وتخصيصها لمعالجة الثغرات وتلبية الاحتياجات والأولويات الرئيسية المحددة في البلد أو المنطقة الفرعية أو الإقليم المختار. وسيشمل مضمون التعليم والتدريب مرجع/دليل التعلم الذاتي "أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية" الذي سيوضع لكل معهد رائد مختار. وقد تشمل هذه المضامين محتويات مطبوعة وإلكترونية بشأن حقوق الملكية الفكرية تتناول مثلاً قوانين وسياسات حقوق الملكية الفكرية، ومرونة نظام الملكية الفكرية، والسوابق القضائية الرئيسية في مجال حقوق الملكية الفكرية وغيرها من المحتويات التي قد يُتفق عليها خلال مرحلة تقييم احتياجات المشروع والتي قد تُحدّد استناداً إلى الممارسات الفضلى المطبقة في شتى أنحاء العالم.

وستحدّد طبيعة ونطاق المضمون التعليمي والتدريبى لكل مؤسسة رائدة مختارة استناداً إلى ما يلي:

- (أ) نتائج/نواتج مسار تقييم الاحتياجات؛
- (ب) الممارسات الفضلى في التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية المعتمدة في مؤسسات التعليم والتدريب القضائي القائمة في شتى أنحاء العالم؛
- (ج) الاعتبارات الإنمائية والمصلحة العامة.

هاء. تنفيذ برامج تعليم وتدريب

الاستناد إلى العناصر بآء وجم ودال في تجربة مضامين التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية والتي تشمل "أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية" من خلال توفير برامج تعليم وتدريب واستخدام ردود الفعل المتلقاة لتحسين أهداف التعلم المنشودة من الدورات التعليمية والتدريبية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية ومناهجها الدراسية ووضع مضامينها وأساليب تنفيذها وطرائق تقييم نتائجها.

ستوضع دورات التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية بالتشاور مع الأطراف المعنية الوطنية وبالتنسيق مع معهد التدريب القضائي المستفيد مع مراعاة نتائج التعلم المحددة المنشودة وتوافر المدربين وبيئة التدريب الوطنية والموارد التكنولوجية والبنى التحتية المتاحة. واستناداً إلى الاحتياجات المحددة الخاصة بالتعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية والتي ستبين في إطار أهداف التعلم ونتائج، سيُضطلع بمسار وضع المناهج الدراسية والاستراتيجية التعليمية بالاشتراك مع الجهة البارزة المروجة لحقوق الملكية الفكرية ومجموعة تشاورية في كل مؤسسة رائدة.

وستتألف دورات التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية من عدد من الوحدات القائمة بذاتها؛ وستتناول غالبية الوحدات حقوق الملكية الفكرية وإن سعت بعض الوحدات أو الأنشطة إلى تلبية احتياجات المشاركين الذين قد يحتاجون إلى مساعدة في استخدام مختلف وظائف منصات التعلم الإلكتروني بفعالية.

وستتنوع الوحدات المنفصلة المجمعّة بغية إتاحة دورات مختلفة المدة والطول استناداً إلى أهداف التعلّم المنشودة ونتائج التعلّم المرتقبة. وقد يحدد تاريخ بداية وتاريخ نهاية لهذه الدورات أو قد تتكيف مدتها وفقاً للاحتياجات المحلية.

ومن ثم وبناء على الأهداف المحددة وأهداف التعلّم ونتائج القابلة للقياس، ستُجمع مجموعة من الوحدات المعدة خلال المشروع بطريقة منطقية بغية وضع دورات مخصصة للتعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية تتيح التمهيد إلى حقوق الملكية الفكرية والتدريب الداخلي على حقوق الملكية الفكرية بطريقة تتلاءم مع السياق المحدد لمؤسسة التدريب القضائي المعنية. وعليه، لا يربح بل لا يمكن تحديد الطبيعة والنطاق النهائيين لدورات حقوق الملكية الفكرية ونوع المنهج الدراسي وأسلوب التعلّم ومنهجية التقييم الملائمة لسياق محدد من حقوق الملكية الفكرية وأساليب تعلم مختلفة ومرافق تدريب محددة وسياقات مؤسسية محددة. وإنما سيركّز على الدراسة والتفكير والتقييم الذاتي. وستولى الأولوية للتعلّم في إطار مجموعات صغيرة تعزز التفاعل بين الأقران والمناقشات الجماعية بينهم والتعلّم العملي من خلال المحاكم الصورية والمحاكاة/الألعاب ومناقشة الدراسات الفردية ومناقشة الأحكام القضائية وغيرها.

وسيعتمد أقل بكثير على نظام التعلّم بإلقاء المحاضرات أو تقديم العروض إن وجد. ولكن إذا تطلب المشروع معلماً أو مدرباً أو ميسراً، فإنه سيعتمد على الموارد البشرية الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، وحبذا أن تحشد هذه الموارد من القضاة والأساتذة المرموقين في مجال حقوق الملكية الفكرية. وستساعد أكاديمية الويبو، عند الاقتضاء، في توفير الموارد البشرية اللازمة من خارج البلد أو المنطقة الفرعية أو الإقليم.

وستوضع أولاً وحدات عامة عن حقوق الملكية الفكرية. وستتناول هذه الوحدات أنواع مختلفة من حقوق الملكية الفكرية ومختلف جوانبها المتصلة بتسوية منازعات حقوق الملكية الفكرية بفعالية واتساق.

وتحقيقاً للفعالية والكفاءة والجدوى، ستكتيف الوحدات العامة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية بغية الاستجابة لأساليب التعلّم المحددة/المقيّمة واحتياجات التعلّم والسياسات والأولويات المؤسسية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛ ومن ثم ستكون هذه الوحدات العامة مخصصة لتناول قوانين محددة وسياسات واستراتيجيات خاصة بحقوق الملكية الفكرية، والأولويات الإنمائية الوطنية، والسوابق القضائية البارزة في مجال حقوق الملكية الفكرية، وأساليب التعلّم المفضلة لدى القضاة والمدعين العامين وغيرهم من رجال القضاء.

ثم تترجم الوحدات إلى اللغة (أو اللغات) المطلوبة عند الاقتضاء.

وسيكون دليل أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية جزءاً لا يتجزأ من مسار التعلّم الذاتي الوتيرة والمضمون. وستختلف طبيعة ونطاق أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية باختلاف المؤسسات واحتياجاتها الخاصة وتوافر المضامين الخاصة بحقوق الملكية الفكرية باللغة المستخدمة. وقد تشمل أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية أيضاً مضامين مطبوعة ومضامين إلكترونية غير شبكية (مسجلة على وحدة تخزين أو قرص مدمج أو غير ذلك) إذا لم يتسن النفاذ إلى الإنترنت (أو كان الاتصال متقطع أو بطيء) في منازل المشاركين.

وسيستضيف مركز الوبو للتعليم الإلكتروني التابع لأكاديمية الوبو مضامين التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية. وأما أساليب التدريب (المباشرة أو الشبكية أو المختلطة) ومدته، فسيُتفق عليها مع كل معهد تدريب قضائي مستفيد على حدة استناداً إلى تفضيلاته.

واو. إقامة شبكات وشركات

سيديم المشروع إقامة شبكات وشركات بين معاهد التدريب القضائي لتيسير التواصل وتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها بشأن السوابق القضائية المتعلقة بالملكية الفكرية ونهوج التعليم الناجحة وغيرها من المعلومات الهامة لتحسين الفعالية من حيث التكلفة في أساليب التعليم والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية وتنسيقها ورصدها، ولا سيما ضمان الجودة والتحسين المستمر بناء على ردود فعل المشاركين والممارسات الفضلى المعتمدة خارجها في شتى أنحاء العالم.

زاي. النفاذ إلى المراجع

قد يدرج دعم اقتناء المراجع من الكتب والأدلة لتعزيز مكتبة مؤسسة التدريب القضائي المستفيدة في أدوات حقوق الملكية الفكرية عند الاقتضاء.

استدامة المشروع

يُتوقع من مؤسسات التدريب القضائي أن تعتمد على نفسها في تشغيل برامج وأنشطة التدريب بعد استكمالها بحلول نهاية الشنائية 2016-2017. ويمكن لأمانة الوبو أن تستمر في توفير مساعدات إضافية بعد الشنائية في حال وجدت حاجة ماسة إلى هذه المساعدة وشريطة ألا يمنع تخصيص هذه الموارد الإضافية المؤسسات المحتملة الأخرى من تلقي المساعدات اللازمة.

وستستمر الوبو بعد انتهاء المشروع في دعم العديد من "مجتمعات الممارسات" المنشأة في إطار المشروع الرائد بغية ضمان استمرار التعلم بين الأقران ومواصلة المشاركين التعلم ذاتياً بحسب وتيرتهم في أوقاتهم الخاصة.

وستصبح أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية، التي ستشمل مطبوعات، أدوات هامة يمكن لمعاهد التدريب القضائي استخدامها لأغراض التدريب ويمكن للقضاة استخدامها في أعمالهم القضائية.

آليات التعاون

ستقوم أمانة الوبو بما يلي في إطار تنفيذ المشروع:

- (أ) السعي إلى تحقيق التآزر مع برامج الوبو الأخرى والهيئات والمؤسسات والبرامج والمشاريع والمبادرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية المعنية بغية تفادي الازدواجية في العمل والتشجيع على إعادة استخدام المضامين والمواد التعليمية والتدريبية القائمة؛
- (ب) تحقيق التنسيق بطرق مختلفة، منها وضع أطر امتثال دورية للمتطلبات، بالاشتراك مع معاهد التدريب القضائي المشاركة في هذا المشروع الرائد بغية الحد من المخاطر وضمان الفعالية من حيث التكلفة في تحقيق النتائج المنشودة؛
- (ج) مراعاة تفضيلات المؤسسات الرائدة المختارة في تحديد واختيار الخبراء الوطنيين أو الإقليميين أو الدوليين الذين سيسهمون في وضع أو مراجعة الوحدات والمناهج الدراسية والأساليب التعليمية ومنهجيات التقييم المتعلقة

بالملكية الفكرية، والذين سيسدون المشورة بشأن الموضوعات وأدوات وأساليب وطرائق التدريس/التعلم عند الاقتضاء. وينبغي للخبراء أن يكونوا من القضاة ذوي الخبرة في معالجة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية أو من المهنيين ذوي خلفية أكاديمية وقانونية عميقة فيما يخص الملكية الفكرية؛

- (د) ضمان وضع آلية تنسيق لرصد واستعراض تقدم المشروع في كل مؤسسة رائدة. وستعنى جهة اتصال في كل مؤسسة/أمانة مشاركة في المشروع تكون مسؤولة عن التواصل المنتظم بين المشاريع الأربعة وأمانة الويبو؛
- (هـ) إبرام مذكرة تفاهم مع كل من المؤسسات الأربع الرائدة المختارة تتلاءم مع سياقاتها واحتياجاتها الخاصة.

4.2 المخاطر المطروحة واستراتيجيات التخفيف منها

يمكن توقع المخاطر التالية أثناء تنفيذ المشروع:

- (أ) صعوبات في تنظيم تدريب متواصل في هيئة قضائية مشغولة. وإن أحد التدابير الرئيسية لمواجهة هذه المخاطر هي ضمان الالتزام والتأييد التامين لمعهد التدريب القضائي و/أو السلطة المعنية في جميع مراحل المشروع؛
- (ب) احتمال عرقلة ظروف البلد الرائد المختار المشروع، وينبغي في هذه الحالة مواصلة المناقشات. ويمكن تعليق أو تأجيل المشروع في البلد المعني إذا لم تنجح هذه المناقشات؛
- (ج) احتمال مواجهة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قيوداً في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً مثل الافتقار إلى الإنترنت أو بطء سرعته. وإن أحد التدابير الرئيسية لمواجهة هذه المخاطر البالغة هي ضمان طبع دليل "أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية".

3. الاستعراض والتقييم

1.3 جدول استعراض المشروع

- (أ) يُرصد كل عنصر من عناصر المشروع المبينة في الجزء 3.2 أعلاه بانتظام لقياس التقدم المحرز فيه مقارنة بالأهداف و/أو الجدول الزمني المتفق عليهما، ولتحديد المخاطر الناشئة المعروفة والحد والحد منها وتخفيف وطأتها، واغتنام الفرص الناشئة لتحقيق التآزر من أجل تحسين فعالية العناصر/النتائج من حيث التكلفة والارتقاء بجودتها.
- (ب) تقديم تقرير تقييم ذاتي مرحلي سنوي (أو عند نصف المدة) إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية كي تنظر فيه.

2.3 التقييم الذاتي للمشروع	
إضافة إلى التقييم الذاتي الذي ستجريه كل مؤسسة قضائية مشاركة إلى تقييم الويبو، سيجرى تقييم مستقل للمشروع وسيقدم تقرير بشأنه إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.	
مؤشرات الإنجاز الناجح (مؤشرات النتائج)	نتائج المشروع
<ul style="list-style-type: none"> - استكمال المشروع؛ - إنجاز التحليل الأولي. 	إعداد دراسة عن الممارسات الفضلى القائمة ومبادرات التعليم الجارية في مجال حقوق الملكية الفكرية
<ul style="list-style-type: none"> - استكمال الوحدات وإقرار السلطات الوطنية أو الإقليمية المعنية لها؛ - تنظيم ما لا يقل عن دورة تدريبية واحدة (شبكة أو مختلطة أو مباشرة) بالتعاون مع كل معهد تدريب مستفيد استناداً إلى الوحدات والمناهج وأساليب التدريب المحددة حديثاً بغية تحقيق نتائج التعلم المنشودة. 	وضع وحدات تدريب على الملكية الفكرية مخصصة للقضاة ورجال القضاء في كل مشروع رائد
استكمال المستفيدين الدورة التدريبية.	تدريب مجموعة من القضاة المدربين المحتملين استناداً إلى الوحدات الموضوعية
إعراب ما لا يقل عن معلمي تدريب قضائي عن رغبتهم في التواصل والتعاون على نحو أوثق في مجال التدريب المتخصص.	إقامة شبكة بين معاهد التدريب القضائي

مؤشر (مؤشرات) النجاح في تحقيق أهداف المشروع (مؤشرات النتائج)	هدف (أهداف) المشروع
إقرار ما لا يقل عن 50% من القضاة والمدعين العامين ورجال القضاء المستفيدين بأنهم اكتسبوا مهارات جديدة للبت بفعالية وكفاءة في منازعات الملكية الفكرية.	تعزيز قدرات ومهارات القضاة والمدعين العامين ورجال القضاء وغيرهم في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً كي يتمكنوا من البت بفعالية وكفاءة في منازعات حقوق الملكية الفكرية بطريقة تضمن الاتساق مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية المحددة في البلد أو المنطقة الفرعية أو الإقليم المعني
إقرار ما لا يقل عن 50% من القضاة والمدعين العامين ورجال القضاء بالعلاقة بين البت بفعالية وكفاءة والابتكار والإبداع على الصعيد المحلي.	وضع ثقافة ملكية فكرية موجهة نحو التنمية في الهيئات القضائية تحفز الابتكار والإبداع على المستوى المحلي وتحسّن بيئة التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا والاستثمار
إقرار ما لا يقل عن 50% من القضاة والمدعين العامين ورجال القضاء بالعلاقة التلازمية بين تسوية المنازعات والمصلحة العامة؛ إشارة ما لا يقل عن 50% من القضاة والمدعين العامين ورجال القضاء إلى أن التدريب قد حسن مهاراتهم في مجال تسوية المنازعات.	زيادة فعالية مؤسسات تسوية منازعات الملكية الفكرية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والنهوض بتوازن عادل بين حماية حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة
إقرار ما لا يقل عن 50% من القضاة والمدعين العامين ورجال القضاء بأهمية موازنة حقوق ومصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومستخدمي حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة.	إرساء توجه نحو التنمية في الهيئات القضائية بغية إقامة نظام لتسوية منازعات حقوق الملكية الفكرية يتسم بالتوازن والفعالية والكفاءة ويدعم المواهب والابتكار والإبداع على الصعيد المحلي مع تحفيز ومكافأة وحماية حقوق ومصالح جميع أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومستخدمي حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة على نحو منصف وعادل ومتوازن.

4. الجدول الزمني للتنفيذ

الفصول (من يناير 2016 إلى ديسمبر 2017)								النتيجة
الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	
								إعداد دراسة/دراسة استقصائية عن الممارسات الفضلى المتعلقة بتدريب القضاة ورجال القضاء في مجال الملكية الفكرية
								اختيار أربعة بلدان رائدة - توقيع اتفاقات تعاون والاتفاق على خطط العمل - تحديد المدربين المحتملين - تحديد الجهات المروجة الوطنية وجهات الاتصال
								اختيار الخبراء المستعان بهم في المشاريع الرائدة الأربعة - تحديد الاختصاصات - توقيع العقود
								إيفاد بعثات لتقييم الاحتياجات - تقييم الاحتياجات - إعداد تقارير

الفصول (من يناير 2016 إلى ديسمبر 2017)							النتيجة
الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الأول	الثاني	الثالث	
							<p>وضع وحدات تدريب للهيئة القضائية</p> <ul style="list-style-type: none"> - وضع وحدات عامة للهيئات القضائية - عقد اجتماعات مع معاهد التدريب القضائي والأطراف المعنية بغية الاتفاق على احتياجات التدريب الجوهرية وأساليب التعاون والنتائج المنشودة - وضع دليل "أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية" ووحدات تدريب مخصصة
							<p>تطوير مركز الويبو القائم للتعليم الإلكتروني</p> <ul style="list-style-type: none"> - إنشاء منتدى - إتاحة النفاذ الإلكتروني إلى مواد التعلم
							أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية
							توفير أدلة ومراجع
							تنظيم دورات تدريبية وتجريبها وتقييمها
							إقامة شبكات بين معاهد التدريب القضائي
							تقرير التقييم النهائي

5. مجموع موارد خلاف الموظفين بحسب النتائج (بالفرنكات السويسرية)

النتيجة	2016	2017	المجموع
إعداد دراسة/دراسة استقصائية عن الممارسات الفضلى المتعلقة بتدريب القضاة ورجال القضاء في مجال الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً	10 000		10 000
اختيار أربعة بلدان رائدة - اختيار البلد الرائد - تحديد المدربين وجهات الاتصال - إبرام اتفاق وإعداد خطط العمل والموافقة عليها	20 000		20 000
اختيار الخبراء المستعان بهم في المشاريع الرائدة الأربعة - تحديد الاختصاصات - وضع عقود الخدمات التعاقدية الفردية	120 000		120 000
إيفاد بعثات لتقييم الاحتياجات - تقييم الاحتياجات - إعداد تقارير	20 000	20 000	40 000
وضع وحدات تدريب عامة ومتخصصة للهيئات القضائية - وضع الوحدات - تكييف الوحدات مع التدريب على التعلم الإلكتروني	20 000	50 000	70 000

النتيجة	2016	2017	المجموع
تطوير مركز الويبو القائم للتعلم الإلكتروني - إنشاء منتدى - إتاحة النفاذ الإلكتروني إلى مواد التعلم	60 000		60 000
أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية		20 000	20 000
توفير أدلة ومراجع		80 000	80 000
تنظيم دورات تدريبية وتجريبها وتقييمها - دورات تدريبية مدتها يومين أو ثلاثة أيام - دورة تدريبية شبكية		60 000	60 000
إقامة شبكات بين معاهد التدريب القضائي		10 000	10 000
التقييم الذاتي للمشروع		-	-
التقييم المستقل للمشروع		10 000	10 000
المجموع	250 000	250 000	500 000

6. موارد خلاف الموظفين بحسب فئة التكلفة (بالفرنكات السويسرية)

(فرنكات سويسرية)						
المجموع	الخدمات التعاقدية			الأسفار والمنح		النتيجة
	الخدمات التعاقدية الأخرى	الخدمات التعاقدية الفردية	النشر	أسفار الغير	بعثات الموظفين	
10 000	10 000					إعداد دراسة/دراسة استقصائية عن الممارسات الفضلى المتعلقة بتدريب القضاة ورجال القضاء في مجال الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً
20 000					20 000	اختيار أربعة بلدان رائدة - اختيار البلد الرائد - تحديد المدربين وجهات الاتصال - إبرام اتفاق وإعداد خطط العمل والموافقة عليها
120 000		120 000				اختيار الخبراء المستعان بهم في المشاريع الرائدة الأربعة - تحديد الاختصاصات - وضع عقود الخدمات التعاقدية الفردية

(فرنكات سويسرية)						
المجموع	الخدمات التعاقدية			الأسفار والمنح		النتيجة
	الخدمات التعاقدية الأخرى	الخدمات التعاقدية الفردية	النشر	أسفار الغير	بعثات الموظفين	
40 000				20 000	20 000	إيفاد بعثات لتقييم الاحتياجات - تقييم الاحتياجات - إعداد تقارير
70 000		30 000	20 000	20 000		وضع وحدات تدريب عامة ومتخصصة للهيئات القضائية - وضع الوحدات - تكييف الوحدات مع التدريب على التعلم الإلكتروني
60 000		30 000	30 000			تطوير مركز الويبو القائم للتعلم الإلكتروني - إنشاء منتدى - إتاحة النفاذ الإلكتروني إلى مواد التعلم
20 000			20 000			أدوات القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية
80 000	80 000					توفير أدلة ومراجع

(فرنكات سويسرية)						
المجموع	الخدمات التعاقدية			الأسفار والمنح		النتيجة
	الخدمات التعاقدية الأخرى	الخدمات التعاقدية الفردية	النشر	أسفار الغير	بعثات الموظفين	
60 000	20 000			20 000	20 000	تنظيم دورات تدريبية وتجريبها وتقييمها - دورات تدريبية مدتها يومين أو ثلاثة أيام - دورة تدريبية شبكية
10 000	10 000					إقامة شبكات بين معاهد التدريب القضائي
-						التقييم الذاتي للمشروع
10 000		10 000				التقييم المستقل للمشروع
500 000	120 000	190 000	70 000	60 000	60 000	المجموع

[نهاية المرفق والوثيقة]